المحور الثالث: أسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره

أولا: أسباب الفساد الإداري والمالي

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة الفساد وانتشارها في مختلف المجتمعات فقد أكد منظري وباحثي علم الإدارة على وجود ثلاث فئات حددت هذه الأسباب والتي هي:

1- أسباب الفساد من وجهة نظر المنظرين:

أ-أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الأولى:

- **الأسباب الحضرية:** وتعني أن سبب بروز ظاهرة الفساد الإداري هو وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة لذلك ستكون هناك حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعد استجابة طبيعية للنظام ألقيمي الحضري كما أنها تبدو تحركا طبيعيا لتقليص الفجوة بين قيم وقواعد العمل الرسمية.
- **الأسباب السياسية:** إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية، كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد الإداري.

ب-أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثانية:

- **أسباب هيكلية:**وتعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد،وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية.
- **أسباب قيمية:** إن الفساد الإداري يحدث نتيجة لانهيار النظام ألقيمي للفرد أو المجموعة.
- **أسباب اقتصادية:** لعل من أهم هذه الأسباب هو عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع والذي من شأنه أن يولد فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة.

ج-**أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثالثة:** إن أهم أسباب الفساد الإداري هي:

- **أسباب بايولوجية وفزيولوجية:** وهي جميع الأسباب التي دافعها الأولي والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من آثار سلوكياته وتصرفاته.
- **أسباب اجتماعية:**وهي جميع الأسباب التي تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية.
- **أسباب مركبة:**وهي جميع الأسباب التي تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب.

2- الأسباب العامة للفساد:

- **ضعف المؤسسات:** يقصد هنا ضعف المؤسسات الوقائية والرقابية على حد سواء فلا المؤسسات الوقائية استطاعت التحسيس بمخاطر الفساد والوقاية منه ولا المؤسسات الرقابية قامت بدورها واكتشفت مواطن الفساد قبل استفحاله ولا المؤسسات القضائية قامت بمعاقبة المفسدين ليكونوا عبرة للآخرين وكلها عوامل تقود إلى انتشار الفساد.
- **تضارب المصالح:**أي ذلك الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الموظف أثناء قيامه بأعماله بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصيا أو تهم احد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أدائه للوظيفة باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق باتخاذ القرار.
- **السعي للربح السريع:** وتجاوز الخطوات العملية والموضوعية غالبا ما يكون سببا من أسباب الفساد، فالموظف الذي لا يقنع بأجرته الشهرية تحت أي حجة من الحجج كضعف القدرة الشرائية أو زيادة الالتزامات العائلية قد تخلق لدير رغبة في الربح السريع وتحقيق مكانة اجتماعية، قد يلجأ للرشوة لتحقيق ذلك وبالتالي يقع الفساد.
- **ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمية والإعلام والمساجد:** المقصود هنا أنه من بين أسباب استفحال ظاهرة الفساد هو عدم قيام الوسائط الإعلامية والتعليمية بالدور المنوط بها في التحذير من مخاطر الفساد على الفرد والأسرة والمجتمع من كل النواحي الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية....الخ.
- **عدم تطبيق القانون بشكل صارم:** أي ما الفائدة من سن قوانين لا تطبق وإذا طبقت تطبق على البعض دون الآخر ،كل دلك لا يكون رادع أمام الفاسدين في المجتمع مما يكون سببا لفساد أشخاص آخرين.

*** ويعد من الأسباب العامة للفساد أيضا مايلي:**

-انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية،وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

-عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي.

-ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

-غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

-ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها....الخ.

<u>ثانيا</u>:آثار الفساد الإداري والمالي

هناك عدة آثار للفساد الإداري والمالي يمكن تلخيصها في:

1-أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية:

-انتشار مظاهر الفساد في أجهزة الدولة له انعكاساته في عملية تنشئة الأطفال والشباب فعندما يلاحظ هؤلاء أن الأفراد الفاسدين يعيشون في وضع مادي أو اجتماعي أفضل من الأفراد ذوي السلوك المستقيم بسبب الرشاوى والعمولات أو غيرها فإن ذلك يشكل دافعا وحافزا للسلوك الفاسد.

-عدم تحقيق العدالة الاجتماعية: تسرب الفساد إلى الجهاز الضريبي سيؤدي إلى تحميل ذوي الدخول البسيطة عبء الضرائب بينما يتمكن دافعوا الرشوة من التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم وهو ما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع.

-يعتبر الفساد مشكلة أخلاقية فإنه في حالة استمراره يقيم نظاما منحرفا وثقافة فساد .

-يؤدي الفساد الإداري إلى المساس بالأمن والصحة العامة، فالرشاوى التي تدفع إلى الجهات المسؤولة عن التفتيش على المسائل المتعلقة بالشروط الصحية تدفع للتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين من حيث نظافة المطاعم والمستشفيات وأنظمة الأمان في المصانع والتخلص من النفايات الضارة بالبيئة....الخ.

-يترتب عن فرض العقوبة على الفاسدين بالحبس أو الفصل من العمل العديد من المشاكل الاجتماعية المتعلقة برعاية الأسرة وتربية الأبناء.

2-تأثير الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية:

-تجاوز الأولويات في جدول مشروعات التنمية، فكثير من المشروعات الحكومية تعتبر ذات مردود اقتصادي منخفض لكنه جرى تنفيذها استجابة لعلاقات الفساد أو لأنها تفتح مجالا أوسع للكسب الغير مشروع عبر العمولات والرشاوى.

-يؤدي الفساد الإداري إلى تبديد واستنزاف أموال الدولة نتيجة تقديم الرشاوى و العمولات لموظفي الحكومة فمثلا أن العملاء والمقاولين يحصلون على قيمة الأشياء والعقود والممتلكات الحكومية المطروحة للعطاء والمزاد والمناقصة بأسعار اقل مما هي عليه،والاختلاس سواء كان للأموال أو المعدات أو المواد الخام أو الأجهزة....الخ.

-يؤدي انخفاض الإيرادات إلى سعي الدولة لتغطية نفقاتها عبر وسائل أخرى كالاقتراض الداخلي والخارجي مما يترك أثره على الاقتصاد لفترات تمتد لسنوات طويلة قادمة.

3-تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والاستقرار

-إن الفساد الإداري والمالي يخلق فجوة بين المواطنين والحكومة مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة بسبب الاستياء من الفساد المنتشر داخل أجهزة الحكومة.

-إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعمق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد سيدفع هده الفئة الفقيرة إلى الالتجاء إلى العنف والثورة على النظام القائم للتنفيس عما يرتبط بشعورها بالحرمان.

-يساهم الفساد الإداري في التقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين وعدم الثقة في الحكومة .